



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥/رمضان/١٤٢٩ -  
الموافق ٢٠٠٨/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من  
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم  
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبد صالح التميمي و ميخائيل شمشون  
قس كوركيس وحسين أبو التمن المازنون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الآتي:

**المميز/المدعى عليه/ السيد وزير الداخلية/إضافة لوظيفته**

**المميز عليها / (المدعية) / نجاح خضرير عباس**

**الادعاء:**

يدعى المميز عليها (المدعية) نجاح خضرير عباس أمام محكمة القضاء الإداري  
بالدعوى المرقمة ١٢٠ / قضاء اداري / ٢٠٠٨ بأنها كانت قد قدمت طلباً إلى  
المميز (المدعى عليه)/إضافة لوظيفته تطلب فيه منح الجنسية العراقية لولدها  
القاصر (طه) المولود لها من زوجها الفلسطيني الجنسية حسن انس يوسف تبعاً  
لجنسيتها العراقية ومن ثم تظلمت لدى الجهة الإدارية المختصة وسجل تظلمها  
تحت عدد ٢١٢/٢ في ٢٧/٤/٢٠٠٨ ومن ثم قدمت المدعية طعناً إلى محكمة  
القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩ تطلب فيه الحكم بالالتزام (المميز)  
المدعى عليه بمنح ولدتها القاصر المذكور أنفًا الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها  
العراقية . . . فسجل الطعن المقدم واستوفى الرسم القانوني عنه وبعد السير في  
الدعوى غيابياً وعلناً أصدرت محكمة القضاء الإداري قراراً يتضمن الحكم

(٣-١)

كوّاره عبوات

داد كاير بالآي ثيتتيطادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

٢٠٠٨ / تمييز / اتحادية

بالزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته بمنح القاصر طه حسن انس المولود لأم عراقية نجاح خضر عباس/ الجنسية العراقية وفقاً لقانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ وتحمياً المصارييف استناداً لأحكام المواد ١٥٦ و ١٦١ و ١٦٦ و ١٧٧ مرفاعات مدنية للأسباب الواردة في حيثيات الحكم . ولعدم قناعة المميز (المدعى عليه) بالحكم المذكور بادر إلى الطعن فيه تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته المؤرخة ٤٠٠٨/٨/١١ طالباً نقضه للأسباب التي أوردها وكيله بلاحته التمييزية أعلاه .

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميizi مقام ضمن مادته القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز تبين بأنه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان محكمة القضاء الاداري أصدرت قرارها دون ان تلاحظ بأنه لم يتم ربط القرار الاداري المطعون فيه كما ان ما اعتبر تظلماً هو ليس بظلم وإنما هو طلب مقدم من المدعية (المميز عليها) الى السيد وزير الداخلية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٧ لمنحها الجنسية العراقية لوندها القاصر طه حسن انس تتبعاً لجنسيتها العراقية هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن المستندات والمستمسكات المربوطة باوراق الدعوى هي صور ضوئية غير أصلية وليس مطابقة للأصل وليس هناك في محاضر الدعوى ما يشير الى كونها صور مطابقة للأصل مما تقدم تكون المحكمة قد خالفت أحكام المادة ٧/ثانية او - ز من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل والمادة ٢٤ من قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة

(٣-٢)



١٩٧٩ المعدل مما جاتب حكمها الصواب لذا قرر نقضه وإعادة اضمارة الدعوى  
إلى محكمتها للسير فيها وفقاً للمنوال المذكور على أن يبقى رسم التمييز تابعاً  
للترجمة وصدر القرار بالاتفاق في ١٥ / رمضان / ١٤٢٩

الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ م

الرئيس  
محدث محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو  
حسين أبو النمن

(٣-٣)